مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص.145-167

مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية

Pillars of industrial development in the context of global value chains

سميحة جديدي [1] *

[1] جامعة الوادي (الجزائر)، djedidi-samiha@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020-10-12 تاريخ القبول: 2020-11-17

ملخص

هدف البحث الى تحديد أهم مرتكزات التنمية الصناعية في ظل التوزع الدولي لعمليات الإنتاج بشكل سلاسل قيمة عالمية. ومن خلال مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

تم التوصل الى عدد من المحددات تسمح بتحقيق التنمية الصناعية بمفهومها الحديث أي الانتقال من الأنشطة منخفضة القيمة المضافة الى الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة لنفس القطاع، وهي تتمثل في تنمية قدرات القوة العاملة لتتناسب مع التطورات الحديثة في طرق الإنتاج، والقدرات التكنولوجية ونظم الابتكار الوطنية، والسياسات الصناعية، وأخيرا الروابط الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: تنمية صناعية، سلاسل قيمة عالمية، شبكات الإنتاج الدولية.

تصنيفات JEL : F6، O3، L5

Abstract

This research aims to identify the most important foundations of the industrial development in light of international distribution of production processes as global value chains. Through reviewing and analyzing the previous literature related to the research topic.

A number of determinants were reached they allow achieving industrial development in its modern sense, i.e. moving from low-value-added activities to high-value-added activities for the same sector, they are represented by: developing the capabilities of a workforce to match modern developments in methods of production, technological capabilities, national innovation systems, industrial policies, and regional links.

Keywords: Industrial development, global value chainsm global production networks.

JEL Classification Codes: F6, O3, L5

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

خلال العقود القليلة الماضية احتدم النقاش حول التنمية الصناعية في سياق عولمة الانتاج، فيما إذا كان تخفيض الحواجز أمام التجارة والاستثمار وتزايد التوجه نحو تجزئة وتوزيع العملية الإنتاجية دوليا سيؤدي إلى نمط متماثل للتنمية الصناعية بين البلدان. وتشير وجهة النظر المعاكسة الى أن البلدان تستجيب بشكل متباين لعولمة الإنتاج، **(Lee, Kim, & Lim, 2016, p. 3)**حيث تتضح بشكل جلي مظاهر عدم التماثل في توزع الدخل المتولّد عن أنشطة الإنتاج الدولي، والذي يتركز بشكل كبير حول مراحل أعلى سلسلة القيمة والتي تهيمن عليها الاقتصادات المتقدمة وعدد قليل من اقتصادات الأسواق الناشئة. فصعود سلاسل القيمة العالمية غيّر سياق التنمية الصناعية في الاقتصاد العالمي، ففي حالة الإنتاج المتكامل رأسيا فإن مرتكزات التنمية الصناعية تختلف عن تلك التي تتم في إطار تجزؤ وتوزع الإنتاج عبر مختلف بلدان العالم، فسابقا كانت العملية الإنتاجية تتم داخل الاقتصاد المحلي ثم بدأت عمليات تفكيك وتجزئة العملية الإنتاجية بالتزايد بشكل مطرد منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، فحدث بذلك تحول في السياسات الصناعية ومرتكزات التنمية الصناعية.

وتم مراجعة عدد من الدراسات السابقة والتي ركزت على أحد جوانب الموضوع، فدراستي **(Karina, Bamber, & Gereffi, 2012)** و **(Gereffi, Fernandez-stark, & Psilos, 2011)** مثلا سلطت الضوء على تنمية قدرات ومهارات اليد العاملة، في حين ركزت دراسات **(Par, Gaurav, & Low, 2013)** و **(Edquist, 2001)** و **(Dev & Sarker, 2013)** و **(Morrison & Pietrobelli, 2008)** على جانب الابتكار والقدرات التكنولوجية. أما دراستي **(Gereffi, 2013)** و **(Olga, 2004)** فتناولت جانب السياسات الصناعية، في حين ركزت دراسات البنك الدولي منظمة OECD على أهمية الروابط الإقليمية. لذلك تحاول الدراسة الحالية

حصر أهم المرتكزات التي تسمح بتحقيق التنمية الصناعية في ظل التوزع الدولي لعمليات الإنتاج وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي مرتكزات التنمية الصناعية في إطار انتظام العمليات الإنتاجية بشكل سلاسل قيمة عالمية؟

فرضية البحث: تكتسي تنمية القوة العاملة والقدرة على الابتكار، الى جانب السياسات الصناعية والروابط الإقليمية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الصناعية في ظل توزع الإنتاج بشكل سلاسل القيمة العالمية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى التعريف بسلاسل القيمة العالمية والتنمية الصناعية بمفهومها الحديث، ومحاولة تحديد أهم مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة عدد من الدراسات والأبحاث التي تناولت جوانب من الموضوع.

2. مفهوم سلاسل القيمة العالمية

تُعد سلاسل القيمة العالمية نمطا حديثا للتجارة الدولية حيث تشترك عدة بلدان في انتاج السلع والخدمات ويتم تقاسم أنشطة عملية الإنتاج وفقا للمزايا النسبية والمطلقة لتلك البلدان، وقد ساهمت الثورة الصناعية في فصل الإنتاج عن الاستهلاك وعمّقت ثورة تكنولوجيا المعلومات من تجزؤ عمليات الإنتاج وأدت إلى توزعها دوليا.

وتعرَف سلا سل القيمة العالمية بأنها "جميع الأن شطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العا لم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة الت صميم مرورا بمرحلة الإنتاج و صولا إلى التسليم للمستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق والتوزيع .**(Koen & Miroudot, 2013, p. 4)**

وفي إطار سلاسل القيمة العالمية تكتسي «المزايا النسبية والمطلقة» و«وفرة وندرة عناصر الإنتاج» دوراً هاما في التوزّع الجغرافي لأنشطة الإنتاج، ويُمثل كل اقتصاد أو صناعة «حلقة» في سلسلة إنتاج

دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة، وتعود القيمة المضافة على طول هذه السلسلة إلى عوامل الإنتاج المعروفة. وتقوم الشـــركات في الدول المتقدمة بنقل جزء من أنشـــطتها إلى الخارج وخ صو صا نحو الدول النامية، ويرجع جزء من تحقيق الأرباح جرّاء التق سيم الدولي لمراحل الإنتاج، للاختلافات في تكاليف عوامل الإنتاج بين مختلف الدول. فالفروقات الـ شا سعة في أجور العمالة غير الماهرة بين الدول المتقدمة والنامية جعل من تجزئة مراحل عملية الإنتاج دوليا أمرا مربحا، وهو ما يتناسب مع نظرية عوامل الإنتاج « لهكشر–أولين » حيث تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي ت ستخدم فيها عوامل إنتاج وفيرة لديها، وعلى هذا الأ ساس تتخ صص الاقت صادات النامية والتي تتميز بوفرة نسبية في العمالة غير الماهرة بإنتاج وتصدير منتجات كثيفة العمالة غير الماهرة ، أي التجميع النهائي للمنتجات، بالإضـــافة إلى الامداد بالموارد الأولية الطبيعية؛ وبالمثل فإن الدول كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة تتخصص في ت صدير المنتجات الو سيطة، وأعمال التصميم والبحث والتطوير. **(Par, Gaurav, & Low, 2013, p. 29)** من هنا فإن «الميزة الن سبية» وثيقة الـ صلة بإن شاء سلا سل القيمة العالمية، فاختيار موقع الإنتاج يدور حول الكفاءة أي وضـــع كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الموقع الأف ضل من ناحية التكلفة، ومقارنة تكاليف الإنتاج مع تكاليف نقل الن شاط إلى الخارج، إلا أن التخصص لم يعد يقوم على التوازن العام للميزة النسبية للبلدان في إنتاج السلع النهائية، ولكن على الميزة الن سبية لـــــــلمهام التي يقوم بها البلد في مرحلة ما من سلا سل القيمة العالمية. **(OMC, IDE-JETRO, 2011, p. 4)**

3. مفهوم التنمية الصناعية

يمتلك القطاع الـ صناعي روابط كثيرة مع بقية قطاعات الاقت صاد الوطني، وهو ي شمل الـ صناعة الا ستخراجية و صناعة البناء والكهرباء والماء والغاز، والصناعة التحويلية والتي تضم الصناعات الخفيفة مثل صناعات النسيج والصناعات الغذائية، والصناعات الثقيلة كصناعات الحديد و صناعة السيارات.

وقد تطورت مداخل ومرتكزات تحقيق التنمية الصـــناعية خاصـــّة مع تبني الكثير من البلدان للتوجه الخارجي والانفتاح على الاقتصاد الدولي.

وقد شهدت الدول النامية المعا صرة نموا في القطاع الـ صناعي ن سبة إلى بقية قطاعات الاقت صاد الوطني، وارتفعت ن سبة م ساهمة القطاع الـ صناعي في الناتج المحلي الإجمالي على ح ساب القطاع الزراعي. ومع ذلك ينبغي أن تعطى أهمية لعلاقة التداخل بين القطاعات المختلفة في الاقتصـــاد الوطني، بحيث لا يؤدي الاهتمام بنشـــاط اقتصـــادي معين إلى اهمال نشـــاطات أخرى، وبالتالي فإن اعتبارات م ساهمة الـ صناعة في الأهداف الاقت صادية العامة ي شمل تقوية القطاعات الأخرى في الاقت صاد الوطني (تركي و القريشي، 2010، الصفحات 297-301).

وقد عرّفت الأونكتاد التنمية الصـــناعية بأنها "عملية يتحول فيها العمل والموارد تدريجيا من الزراعة إلى الصناعة التحويلية، مما يؤدي إلى زيادة مطردة في عوائد الإنتاجية والتنمية الاقتصادية عموما. ويمثل أحد الأهداف الأساسية للتنمية الصناعية في تعزيز عملية التحول الهيكلي هذه من خلال استهداف الأنشـــطة الاقتصـــادية والقطاعات والتكنولوجيات ذات إمكانيات التنمية والنمو". **(UNCTAD, 2015, p. 3)**

إلا أنّ هذا التعريف ينظر للتنمية الصـــناعية بشـــكلها التقليدي والتي ترتكز على التغيير الهيكلي والانتقال من قطاع الموارد الطبيعية إلى الصـــناعة ثم الخدمات، في حين أنّ التنمية الصـــناعية بالمفهوم الحديث تركز على الارتقاء بالصناعة من الأنشطة منخفضة القيمة المضافة باتجاه الأنشطة مرتفعة القيمة الم ضافة ضمن نفس القطاع. كما يو ضحه الـ شكل 1، حيث يرتكز النموذج الحديث على الارتقاء الوظيفي من الأن شطة الأولية والتي ت شتمل على عمليات الإنتاج الأ سا سي وعمليات التجميع نحو الأن شطة متو سطة القيمة الم ضافة وهي أن شطة الت صميم، الت سويق وخدمات ما بعد البيع و صولا إلى الأن شطة مرتفعة القيمة الم ضافة والتي ت ضم أن شطة البحث والتطوير، الخدمات المتخ صـ صة وتطوير التكنولوجيا.

ومما ســـبق يمكن تعريف التنمية الصـــناعية بمفهومها الحديث بأنها "العملية التي يتم من خلالها الانتقال من التخصص في الأنشطة الإنتاجية منخفضة القيمة المضافة لسلسة ما إلى التخصص في الأنشطة الإنتاجية مرتفعة القيمة المضافة لنفس السلسلة، سواء كانت سلسلة قيمة زراعية، صناعية، أو خدمية."

وما يهم وفقا للنموذج الحديث للتنمية هو القيمة المضافة التي يتم انشاؤها في البلد وما إذا كانت في زيادة مع الوقت، وفي العديد من سلا سل القيمة تكمن القيمة الم ضافة الأعلى في الأن شطة غير الملمو سة، كثيفة رأس المال الب شري والتكنولوجيا، وفي صناعات أخرى مثل الالكترونيات والملابس، تميل أن تتواجد إما في بداية سل سلة القيمة كأن شطة البحث والتطوير والت صميم، أو في نهايتها وهي الأن شطة المتعلقة بالمعرفة التسويقية، كالتسويق، العلامة التجارية، اللوجستيات وخدمات ما بعد البيع. وفي قطاعات مثل الكيماويات تميل الأن شطة ذات القيمة الم ضافة المرتفعة إلى التركز في المنبع. وإجمالا يمكن أن تكون القيمة الم ضافة لمختلف القطاعات في حلقات مختلفة من سل سلة القيمة، إلا أن البلدان ذات الدخل المرتفع لديها تخصص أكبر في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى ضمن سلسلة القيمة وهو ما يعكس الا ستخدام الكثيف للتكنولوجيا ومدخلات الخدمات سواء في قطاعات السلع الأ سا سية، الصـــناعة أو الخدمات، في كُلاّ من أنشـــطة ما قبل الإنتاج، الإنتاج وما بعد الإنتاج، وهو ما يتطلب تراكما للمعرفة ورأس المال. **(Daria & Winkler, 2016, pp. 21-22)**

ويمكن أن يحدث التحسين من خلال تحديد أنشطة ومهام الميزة النسبية الأولية للقطاع، ثم وضع السيا سات التي تسمح بتمكين هذه الأنشطة ذات الميزة النسبية، وأخيرا تحديد مجموع السيا سات التي تسمح بتمكين المهارات الأ سا سية القائمة وتحسين مدخلات رأس المال الب شري، ويمكن للبلدان بعد ذلك الانتقال نحو وظائف ذات قيمة م ضافة أعلى أو تطوير التخ صص في الص ناعات الأكثر ربحية. **(Daria & Winkler, 2016, p. 22)**

الشكل 1: النموذج التقليدي مقابل النموذج الحديث للتنمية الصناعية

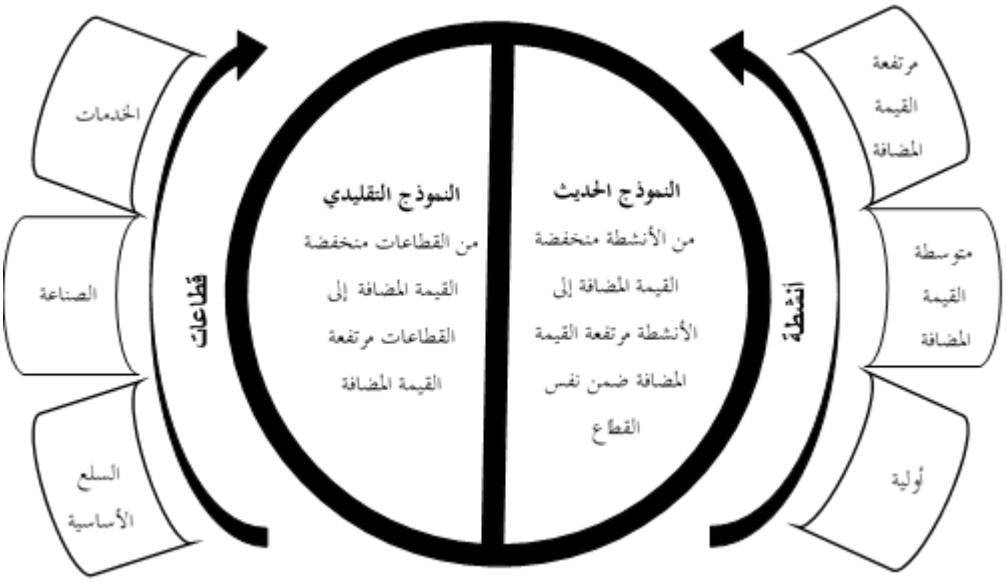

Source: (Daria & Winkler, 2016, p. 23)

4. مرتكزات التنمية الصناعية في ظل صعود سلاسل القيمة العالمية

نظرا لأن الكثير من الدول النامية والتي تمكنت من الاندماج في سلا سل القيمة العالمية وجدت نف سها أ سيرة الأن شطة الإنتاجية ذات القيمة الم ضافة المتدنية، مثل أن شطة التجميع والتركيب للأجزاء والمكونات الم ستوردة، أو كمُ صدّر لل سلع الأ سا سية (الموارد الطبيعية) الأمر الذي حرمها من جني مكا سب الاندماج بالاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن العديد من الدرا سات التي قامت بها منظمات دولية أثبتت العلاقة الإيجابية بين الم شاركة في سلا سل القيمة العالمية والتنمية، إلا أنها أكدّت بأن هذه المكا سب غير تلقائية وتتطلب جهوداً من الدول لتح سين تموقعها في سل سلة القيمة والارتقاء باتجاه أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وفيما يلي نشير إلى بعض مرتكزات التنمية الصناعية في ظل تنامي انتظام

الإنتاج بشكل سلاسل قيمة عالمية، وذلك استنادا إلى مجموعة من الأدبيات النظرية والتطبيقية والتي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع سلاسل القيمة العالمية والتنمية بشكل عام.

1.4 تطوير مهارات القوة العاملة

ويعرف تطوير القوة العاملة بأنها "العملية التي يتم من خلالها تحويل رأس المال البشري الأوّلي إلى مصدر للميزة التنافسية للشركات والصناعات". لذا لا يمكن للبلدان النامية الاستمرار في المنافسة على الأنشطة التي تعتمد على اليد العاملة غير الماهرة بل ينبغي لها الاهتمام برأس المال البشري وتنميته وإلا سوف تفقد فرص الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي وتحقيق مكاسب ذات أهمية. **(Karina, Bamber, & Gereffi, 2012, p. 5)**

ومن الناحية العملية يشير تطوير القوة العاملة إلى مجموعة نظم التعليم بما في ذلك التعليم الأساسي العام، التعليم الثانوي، التعليم المهني، والتعليم العالي، فضلا عن التدريب قبل التوظيف والتدريب أثناء العمل، والتدريب الرسمي وغير الرسمي. ويمكن أن يتم تمويل التدريب من قبل الحكومة ونقابات العمال والجمعيات المهنية والأفراد. **(Gereffi, Fernandez-stark, & Psilos, 2011, p. 244)**

وعند النظر إلى مشاركة اليد العاملة في سلاسل القيمة العالمية من زاوية مستوى المهارات فإنه يُمكن تقسيم أنماط العمل إلى خمس مستويات، وهي: **(Gereffi & Fernandez-stark, 2016, pp. 22-24)**

- العمل في مشاريع غير رسمية: وهو عمل يرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية، ونجد العديد منها في البلدان النامية، خاصة في أعمال الزراعة والصناعات الخفيفة مثل النسيج والملابس، وتكون مستويات التعليم لهذه الفئة من العمال منخفضة عادة.

- عمل ذو مهارات منخفضـــة–كثيف العمالة: ينطوي على علاقة دائمة أو مؤقتة بين العامل وصاحب العمل، ويشكل هذا النمط حصة كبيرة من العمالة في سلاسل القيمة العالمية خاصة في خطوط التجميع لصناعات مثل الملابس والالكترونيات.
- عمل ذو مهارات متوسطة: وهو يرتبط بعمليات الإنتاج التي تتطلب معرفة تقنية محددة كتشغيل الآلات، ويكون ذلك في سلاسل القيمة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا كصناعة السيارات والالكترونيات. وعادة ما يكون العمال قد أكملوا تعليمهم الثانوي.
- عمل ذو مهارات عالية–كثيف التكنولوجيا: برز خلال سنوات الثمانينات والتسعينات مع قيام الشركات الرائدة في القطاعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا (السيارات والالكترونيات) بنقل بعض الأنشطة إلى الخارج، مثل تجميع السلع النهائية وانشاء قواعد توريد السلع الوسيطة الرئيسية. وهذا النوع من العمل يمثل حصة أقل في سلاسل القيمة العالمية، وهو يتطلب إكمال التعليم التقني.
- عمل كثيف المعرفة: وهو نتيجة لموجة نقل الخدمات إلى الخارج، وهو يشـــمل خدمات التمويل، المحاسبة، البرمجيات، الهندسة، الخدمات الطبية. وهو يمثل فرصا للبلدان النامية لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية نظرا لفرص نقل التكنولوجيا والتعلم ونقل المعرفة، ويعد حجم العمالة صغير نسبيا نظرا لما يتطلبه من مهارات عالية.

والشكل 2 يمثل كيفية توزع هذه الأنماط الخمسة لمستويات العمل عبر سلاسل القيمة العالمية المختلفة (الزراعة، النسيج، السيارات، أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الأعمال.) حيث تتغير تركيبة القوة العاملة للبلد في سلاسل القيمة العالمية تماشيا مع التطوير الاقتصادي، وهناك بعدين لتطوير الاقتصـــاد، الأول هو نموذج التنمية التقليدي والذي يشـــدد على "التغيير الهيكلي" من الزراعة إلى وظائف التصنيع (الانتقال من اليسار باتجاه اليمين في الشكل)، والثاني هو نموذج سلاسل

القيمة العالمية الجديد والذي يركز على الارتقاء إلى أ نشطة ذات قيمة م ضافة أعلى في صناعة محددة (الانتقال من أسفل العمود إلى أعلاه)

الشكل 2: تركيبة القوة العاملة لسلاسل قيمة في قطاعات مختلفة

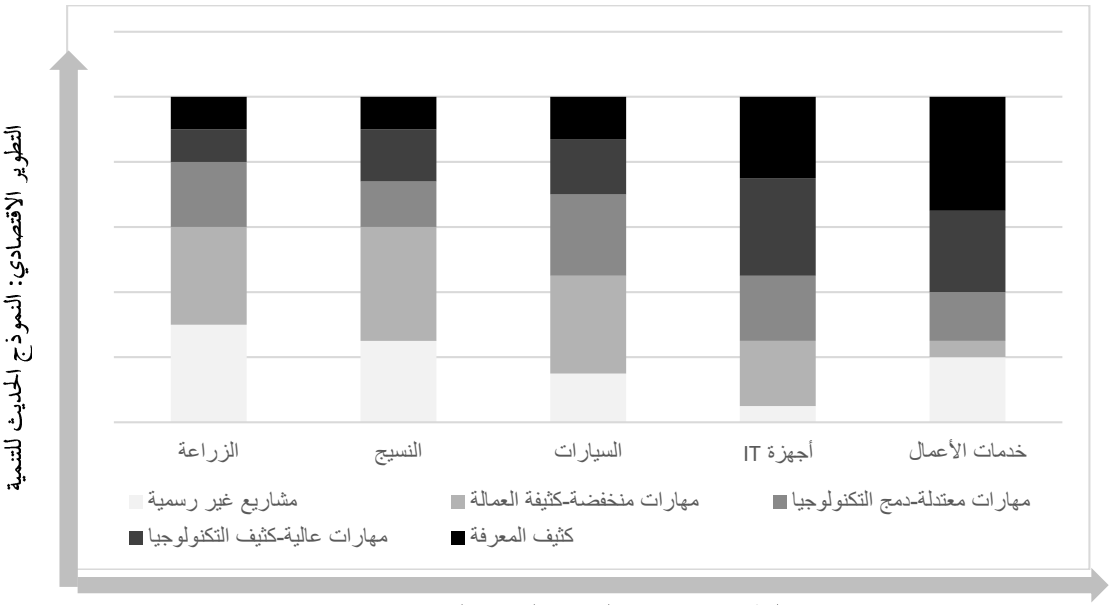

التطوير الاقتصادي: النموذج التقليدي للتنمية

Source: **(Gereffi & Fernandez-stark, 2016, p. 24)**

ومع تزايد م شاركة البلدان النامية في سلا سل القيمة العالمية أ صبح رأس المال الب شري عاملا حاسما في القدرة التنافسية كما يعتبر تطوير القوة العاملة واكتساب المهارات عوامل أساسية للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية خصوصا مع ما تتسم به هذه الأخيرة من طبيعة دينامية وهو ما يتطلب من الأفراد تحديث مهاراتهم وتح سينها با ستمرار. وفي البلدان النامية غالبا ما لا توفر النظم التقليدية لتطوير القوة العاملة المهارات التي تتطلبها ال صناعات العالمية، مما يتطلب تحقيق مزيد من الاتـ ساق بين المهارات التي يوفرها التدريب والتعليم، والقدرات التي يتطلبها القطاع الصـــناعي. **(Karina, Bamber, & Gereffi, 2012, p. 4)**

ونظرا لأن معظم البلدان النامية تركز على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والمتوسطة في السلسلة، فإن التعليم التقني يعد أمرا حاسما في رفع مستوى الصناعة، حيث تحتل اليد العاملة الفنية أهمية كبيرة في الجزء الأوسط من السلسلة. الا أن التعليم التقني هو الحلقة الأضعف في هذه الدول، حيث تعاني المؤسسات التعليمية التقنية تحديات عدة كالافتقار إلى الجودة، وصعوبة تعليم المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص، والنظرة الدونية لمؤسسات التعليم التقني مقارنة بالجامعات. وبالنظر إلى موقع هذه البلدان في أدنى سلسلة القيمة، فإنها غير مستعدة لاستيعاب العدد الكبير لخريجي الجامعات الذين يدخلون سوق العمل في حين أنها تفتقر لرأس المال البشري الذي يتمتع بقدرات تقنية، وهو اللازم لأداء أنشطة سلسلة القيمة متوسطة القيمة المضافة. **(Karina, Bamber, & Gereffi, 2012, pp. 11-12)**

وإلى جانب التدابير الأشمل التي تتعلق بتحسين التعليم العالي والتدريب المهني يمكن للدولة أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص اتخاذ مبادرات لتزويد مجموعات العمل بالمهارات والخبرة اللازمة. ومن المهم البدء بإنشاء نظام وطني للابتكار من خلال انشاء معاهد ومؤسسات بحوث متخصصة في تطوير الموارد التي تستخدمها الشركات المحلية في نقاط مستهدفة من السلسلة، وتقديم المشورة بشأن استخدام وصيانة الآلات وغيرها من تدابير بناء القدرات في مجال الجودة وإدارة السلامة أو تقديم خدمات القياس وإصدار شهادات المطابقة. ويساعد التفاعل بين الشركات المحلية والمستثمرين ومعاهد البحوث في تحديد احتياجات القدرات المحلية. **(UNIDO, UIBE, 2018, p. 96)**

2.4 القدرات التكنولوجية والابتكار

تؤكد أدبيات نظم التكنولوجيا على أهمية ودور التكنولوجيا والابتكار في التنمية، ويمكن للبلدان النامية تنمية القدرات التكنولوجية من خلال اكتساب وتكييف التكنولوجيا التي تم ابداعها في مواقع أخرى. (اليونيدو، 2016، صفحة 16) حيث يمكن للشركات المحلية في البلدان التي تقوم بعمليات التجميع الاستفادة من التعرض للتكنولوجيا الجديدة التي تستخدمها الشركات الأجنبية أو من تحسن بيئة

الأعمال الم صاحب للا ستثمار الأجنبي، وقد تمكنت عدة دول نامية من الا ستفادة من هذه الأن شطة والتحول تدريجيا إلى الم شاركة الفعالة في سلا سل القيمة العالمية من خلال إ ضافة قيمة حقيقية على المدخلات الوسيطة، وحققت نموا بوتيرة سريعة نسبيا. (روتا، 2014، صفحة 2) وقد جعلت سلاسل القيمة العالمية التكنولوجيا متاحة عالميا لذا ينبغي الاهتمام بالا ستثمار في رأس المال الب شري والقدرات التكنولوجية والتي تعد أمرا أ سا سيا في تح سين التموقع في سل سلة القيمة. **(Par, Gaurav, & Low, 2013, p. 33)**

ويشير الابتكار إلى العمليات التي تقوم من خلالها الشركات بتنفيذ تصميم المنتجات وعمليات الإنتاج التي تعتبر جديدة بالن سبة لها بغض النظر عما إذا كانت جديدة بالن سبة لمنافسيها. وبالتالي فإن الترقية والابتكار وثيقا الصلة ببعضهما البعض.**(Yohanes, 2011)**

في حين تُعرّف منظمة الأونكتاد UNCTAD الابتكار بأنه "القدرة على تطوير منتجات أو عمليات جديدة أو أ شكال تنظيمية، والتي على الرغم من أنها قد لا تكون جديدة للعالم ككل، إلا أنها قد تعتبر جديدة للشركة المحلية والسياق المحلي" **(UNCTAD, 2015, p. 11)**

ويُعرّف الابتكار بأنه ابداعات جديدة ذات أهمية اقت صادية عادة ما تقوم به الش ركات وأحيانا الأفراد. وقد يكون علامة تجارية جديدة ولكن غالبا ما يكون توليفة جديدة لعناصـــر موجودة بالفعل. وهو يشمل نوعين:**(Edquist, 2001, p. 7)**

- ابتكارات في المنتجات: والتي قد تكون منتج أو خدمة، وهي تتعلق بما يتم إنتاجه.
- ابتكارات في العمليات: وتصـــنف إلى تكنولوجية وتنظيمية، وتتعلق بكيفية إنتاج السلع/الخدمات.

والابتكارات في المنتجات هي المحرك الرئيســـي وراء التغير في هيكل الإنتاج لذلك ينبغي عدم تجاهلها، الا أن هذا لا يعني التقليل من أهمية الابتكارات في العمليات والتي تعد ضـــرورة لتعزيز قدرة الشركات على المنافسة.

ويمكن أن يحدث الابتكار في كل من المنتجات النهائية والوسيطة، بما في ذلك معدات الإنتاج، وقد تؤدي الابتكارات إلى منتجات جديدة أو خفض تكاليف منتجات موجودة. وقد تكون هذه الابتكارات تدريجية بإدخال تعديلات على منتج أو عملية إنتاج حالية، كما أنها قد تكون جذرية من خلال تصنيع منتج جديد كليا، أو تغيير التكنولوجيات. **(Dev & Sarker, 2013, p. 6)**

وتعتمد قدرة البلدان النامية على الانتقال من تكييف التكنولوجيا البسيطة إلى التكنولوجيات المتطورة والبحث والتطوير على عوامل داخلية وخارجية، وتتعلق العوامل الداخلية بالشركة أو النظام نفسه، مثل: قاعدة المهارات، فرص التمويل، تدفقات المعرفة، قدرات التعلم الداخلية من حيث عدد العمال المهرة، وفرص التدريب. وإذا ما تم توجيه العوامل الخارجية بشكل مناسب فإنها سوف تعزز قدرة الشركات على التعلم، وهذه العوامل تشمل: تراخيص التجارة، التكنولوجيا المتاحة من مصادر محلية أو أجنبية، معايير الجودة الدولية التي قد تلتزم بها الشركات المحلية، الفرص المتاحة للاندماج بسلاسل القيمة العالمية عن طريق إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، والاستفادة من التكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر. وتساعد كُلا من العوامل الداخلية والخارجية على الانخراط في عملية التعلم التكنولوجي. لذلك فإن بناء القدرات التكنولوجية واستدامتها يتوقفان على تعزيز جميع العوامل التي تساعد في هذه العملية. **(UNCTAD, 2015, pp. 22-23)**

إنّ وجود الكفاءات التعليمية يساعد الشركات على البحث والتطوير خاصة بوجود عوامل أخرى مثل العمالة الماهرة، نظام جيد للبحوث العامة، قدرة الشركات على الانخراط في إنتاج منتجات كثيفة ومتوسطة التكنولوجيا، ووجود طلب محلي وفرص تصدير لهذه المنتجات، فضلا عن توافر التمويل. لذلك فالأمر لا يعتمد على الاستثمارات الكبيرة في البحث والتطوير فقط بل على كيفية تعزيز عوامل مثل القدرة البحثية العامة والتعليم الجامعي وحوافز البحث والتطوير الموجهة لزيادة التعاون بين الصناعة والجامعات. **(UNCTAD, 2015, p. 22)**

وتحصل الشركات على القدرات التكنولوجية التي تتيح لها الوصول للمعرفة التكنولوجية من مجموعة مصادر متاحة من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، المشاريع المشتركة، التراخيص، المعدات المستوردة، وغيرها، والتي تستلزم دمجها مع الجهود الداخلية كالاستثمار في التعلم، البحث والتطوير، والمساعدة التقنية. ويجب أن تتسق الاستراتيجيات داخليا. ورغم أن المعرفة الخارجية أساسية إلا أن اقتناء القدرات التكنولوجية وتحسينها يتطلبان تراكما سابقا للمهارات إلى جانب جهود كبيرة على مستوى الشركات. **(Morrison & Pietrobelli, 2008, p. 50)**

3.4 السياسات الصناعية

في سنوات الخمسينات من القرن الماضي انتهجت البلدان سياسة حماية الصناعات الناشئة لتتمكن من بناء قاعدة صناعية متينة قبل أن تصبح قادرة على المنافسة. فأتّبعت الاقتصادات المتقدمة كاليابان، الولايات المتحدة وألمانيا هذا المسار وحذت حذوها العديد من الاقتصادات النامية مثل الهند، الصين والبرازيل. وقد جعلت بعض جوانب السياسات الصناعية الحمائية مثل احلال الواردات والقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر من الصعب على بعض البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وبعد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخلت العديد من الاقتصادات النامية عن سياسة حماية الصناعات الناشئة بهدف جذب الاستثمار والوظائف، وأصبح التصنيع من خلال الانضمام لسلاسل القيمة العالمية نموذجا جديدا للتنمية. **(Par, Gaurav, & Low, 2013, p. 37)**

ويُعرّف البنك الدولي السياسة الصناعية بأنها "الجهود الحكومية لتعديل البنية الصناعية لترويج النمو المبني على الإنتاجية" (المعهد العربي للتخطيط، 2012، صفحة 7)

وتُعرّف السياسات الصناعية الحديثة بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى التدخل لانتقاء ودعم عدد من الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وامكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية. وهي تتضمن إجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، حجم

ونوعية وتوجهات الا ستثمار العام، وبرامج المشتريات العامة، ودعم البحث والتطوير والبرامج الرئيسية لخلق القطاعات أو الأنشطة الوطنية الواعدة إضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤ س سية، و سيا سات المنافـ سة وتدابير منع الاحتكار." (ابوشمالة، 2017، صفحة 6)

ويتم تمييز ثلاثة أنواع من السياسات الصناعية، السياسات الأفقية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي برُمته، سيا سات صناعية انتقائية (العمودية)، و سيا سات موجهة نحو سلا سل القيمة العالمية والتي تعزّز الروابط لتحسين دور البلد في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية **(Gereffi, 2013, p. 446)**:

- الـ سيا سات الـ صناعية الأفقية: وهي تركز على اللبنات الأ سا سية للاقتـ صادات الوطنية كالتعليم والـ صحة والبنية التحتية ونفقات البحث والتطوير، وعلى الرغم من أن هذه المجالات توفر فر صا جذابة للمستثمرين من القطاع الخاص الا أن القطاع العام يلعب دورا مهما في توفيرها على نطاق واسع.
- الـ سيا سات الـ صناعية العمودية: تكون الـ سيا سات الـ صناعية المحلية انتقائية عندما تعطي الأولوية لصناعات أو نشاطات معينة على الصعيد الوطني.
- السيا سات الـ صناعية الموجهة للاندـ ضمام لسلا سل القيمة العالمية: وهي تتجاوز التركيز المحلي إلى اســـتخدام الروابط الإقليمية التي تؤثر على موقع البلد في ســـلاســـل القيمة العالمية أو الإقليمية. ويشتمل هذا النوع من السياسات الصناعية على مجموع التدابير التقليدية، خصوصا تنظيم التجارة والا ستثمار الأجنبي المبا شر وأ سعار الـ صرف المستخدمة في سيا سات إحلال الواردات وتـ شجيع الصـــادرات، إلا أنها تركز أكثر على تقاطع الجهات الفاعلة المحلية والعالمية، وتأخذ بالاعتبار قوة الشركات الرائدة والموردين العالميين، وتستجيب لضغوط المنظمات غير الحكومية.

وقد أظهرت مجموعة من البلدان النامية الآ سيوية دينامية كبيرة في الإنتاج والتـ صدير مع ارتفا ع في حـ صة المنتجات كثيفة التكنولوجيا، كال صين، الهند، جمهورية كوريا، تايوان، هونغ كونغ ماليزيا، اندونيسيا وتايلاند، وقد أتبعت هذه البلدان ا ستراتيجيات و سيا سات صناعية مختلفة، فنجحت مقاطعة تايوان وكوريا الجنوبية في شراء التكنولوجيا الأجنبية ودمجها مع الجهود البحثية المحلية، وإقامة المشاريع الم شتركة مع شركات يابانية وأمريكية لتجميع المنتجات وقد تمكنت من اكت ساب المعرفة والدراية من خلالها وانتقلت تدريجيا إلى اكتساب مهام أكثر قيمة م ضافة و صولا إلى تـ صنيع المعدات الأ صلية. فيما نجحت الصين والهند و سنغافورة في الجمع بين اعتمادها على الا ستثمار الأجنبي المبا شر مع التركيز على أنشطة محددة ضمن سلسلة القيمة والعمل على تنمية رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية. بالمقابل اعتمدت ماليزيا والفلبين واندونيسيا على الا ستثمار الأجنبي المبا شر مع توافر البيئة الاقتصادية السليمة الداعمة للأعمال التجارية. وعملت الصين على الحصول على التكنولوجيا الأجنبية والمعرفة الإدارية عبر الا ستثمار الأجنبي المبا شر والتراخيص إلى جانب تطوير المهارات ودعم جهود البحث المحلية كإ نشاء مجمعات العلوم والتكنولوجيا وتعزيز البنية التحتية. وتـ شترك هذه البلدان في م شاركة الحكومة ودعمها للحاق بالركب. **(Olga, 2004, p. 29)**

ويمكن ا ستخلاص دروس من هذه التجارب تساعد في رسم توصيات السياسات للبلدان النامية تـ ستهدف الدخول إلى القطاعات والأنـ شطة التي تتميز بالديناميكية وتوفر فر صا للتعلم التكنولوجي مع الأخذ بالاعتبار اختلاف السياق الاقتصادي والسياسي عما كان عليه عندما قامت هذه البلدان بتصميم سيا ساتها الـ صناعية، فاليوم تتميز بيئة الأعمال بالطبيعة المتغيرة وتـ سارع الابتكارات، كما أن بعض السيا سات الصناعية تصبح محظورة أو م شروطة أو أكثر صرامة عند الدخول في الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف، لذا فإن تـ صميم وو ضع السيا سات الصناعية يختلف من بلد لآخر ويخـ ضع لعدة اعتبارات. **(Olga, 2004, p. 40)**

4.4 الروابط الاقليمية

هناك اختلافات بين المناطق من حيث ميلها للتجارة في المدخلات الوسيطة، وما إذا كانت مبادلاتها التجارية داخل أو خارج المنطقة، وقد كان التكامل الإقليمي الأعمق وتزايد التجارة البينية هما القوة الدافعة التي أتاحت للبلدان أن تتخصص وتهيئ ظروفا مواتية للتجارة في السلع الوسيطة داخل المنطقة حيث تُقدّر المدخلات الوسيطة من داخل المنطقة لدول شرق آسيا بأكثر من 30%، وهذه النسبة أقل بكثير في منطقة جنوب آسيا (أقل من 7%). كما أن اتفاقيات التجارة الحرة لها تأثير أكبر على التدفقات التجارية للسلع الوسيطة في قطاعات التصنيع مقارنة بتدفقات التجارة الاجمالية، ويكون الأثر أكبر عندما يكون الاتفاق ذو طابع إقليمي، ويشير ذلك إلى أن الانخراط في اتفاقيات التجارة الإقليمية قد يكون عنصرا ضروريا لمواصلة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. **(OECD, 2015, p. 5)**

كما تشير الدلائل إلى أن التكامل الإقليمي يمكن أن يكون قوة دافعة للنمو والتقارب في الدخل، ففي أوروبا مثلا يسرت السوق الموحدة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من الاقتصادات المرتفعة إلى منخفضة النمو مما أدى إلى تسارع تقارب الدخول ومستويات المعيشة. وفي شرق آسيا أدى مزيد من التكامل إلى تطوير شبكات إنتاج إقليمية متقدمة وهو ما دعّم نموها وانتقالها من دول فقيرة متخلفة تعتمد على الزراعة، إلى أن تصبح اليوم "مصنع العالم". ويكمن جوهر هذا التكامل في الربط بين التجارة في السلع، الاستثمار في سلاسل الامداد الإقليمية، التكنولوجيا، العلاقات التجارية وخدمات البنية التحتية الفعالة لربط وتنسيق الإنتاج المشتت. **(WB, 2016, p. 5)**

وهناك عدة طرق للبلدان التي تسعى لدفع عجلة النمو من خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، منها الواردات التي يمكن أن تكون محركا لنمو الصادرات وسلاسل الامداد المحلية القوية والتي تمثل منصة انطلاق للاندماج على مستوى عالمي، هذا بالإضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي للبلد والسلاسل الإقليمية:

يوجد علاقة إيجابية بين زيادة السلع الوسيطة المستوردة وزيادة الصادرات والقدرة التنافسية، ويحدث هذا الارتباط الإيجابي عبر قناتين، أولهما استخدام مجموعة أكبر تنوعا من المدخلات الوسيطة وبأسعار أكثر تنافسية، والثانية نقل التكنولوجيا المتجسدة في المنتجات المستوردة. إلا أنّ الروابط مع الاقتصاد المحلي والتي تُعبّر عنها القيمة المضافة المحلية في الطلب المحلي تعد المحدد الأكثر أهمية لنمو القيمة المضافة المحلية في الصادرات لكل من الدول المتقدمة والنامية، وتعد القيمة المضافة الأجنبية التي تستخدم في إنتاج الصادرات ثاني أهم عنصر في الاقتصادات المتقدمة والثالث في الاقتصادات الناشئة. ولا تُؤثر هذه العوامل على جميع القطاعات بالتساوي حيث تعد الروابط المحلية مع الطلب أكثر أهمية لقطاع الخدمات، في حين أن أهمية المدخلات الأجنبية هي أكثر أهمية في صادرات الصناعات التحويلية. **(WB, 2017, pp. 72-75)**

كما هناك عامل آخر غالبا ما يتم التغاضي عنه وهو أهمية الموقع الجغرافي للبلد، خاصة ما تعلق بشركائه التجاريين ومدى قرب أو بعد البلد من أقطاب النشاط الاقتصادي بما في ذلك الأسواق. ففي معظم الاقتصاديات خصوصا النامية، أغلبية الشركات هي شركات صغيرة ومتوسطة، وتشير الدلائل إلى انخفاض احتمال المشاركة المباشرة في التجارة كلما تقلص حجم الشركة بسبب الحواجز الإضافية (تمويل أقل، انخفاض وفرات الحجم وارتفاع التكاليف الثابتة) وهذا يعكس أهمية الروابط الإقليمية وسلاسل الامداد المحلية كعوامل تمكين مهمة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. **(WB, 2017, pp. 75-72)**

وتوفر إحصـــاءات التجارة الاجمالية دليلا على ضـــعف التكامل الإقليمي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وحتى عندما يحدث الاندماج يكون ذلك في الأنشطة المنخفضة القيمة المضافة، حيث تشكل صادرات الموارد الطبيعية والواردات من الأجزاء الوسيطة التي تفي بالطلب المحلي شكلا هاما من أشكال التكامل، وهو ما يجعل هذه البلدان مقيدة بمهام منخفضة القيمة أو كَمُورّد للسلع الأساسية في بداية السلسلة مع قدرة محدودة للترقية أو التنويع، وغالبا ما تكون رهينة المنافسة السعرية التي تُبقي

الأجور منخفضة، أو عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (لعنة الموارد). ويتمثل الاستثناء البارز في بلدان شمال إفريقيا نظرا لموقعها الجغرافي وقربها من الأســـواق الأوروبية، وهذا النمط مشـــابه لأمريكا اللاتينية حيث لم تظهر المكاسب إلا في الاقتصادات التي حسنت اندماجها في سلاسل القيمة لأمريكا الشمالية مثل كوستاريكا. **(WB, 2017, pp. 72-78)**

5. خاتمة

إن تحقيق التنمية الصناعية في ظل تجزؤ عمليات الإنتاج بشكل سلاسل قيمة عالمية يتأثر بقدرة البلد على اكتساب مزايا تنافسية في المنتجات والمهام والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وبينما تؤكد النماذج التجارية الكلاسيكية على الأثار الإيجابية للانفتاح التجاري على إجمالي النمو والإنتاجية، تركز أدبيات سلاسل القيمة العالمية على تأثيرات القيمة المضافة على الشركات والقطاعات الاقتصادية.

1.5. **نتائج الدراسة:** من خلال مراجعة عدد من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مختلفة من الموضوع تم التوصل الى النتائج التالية:

- الآثار التنموية الناجمة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية غير تلقائية وتتطلب من البلدان – خاصة النامية منها– جهودا للارتقاء باتجاه أنشطة مرتفعة القيمة المضافة، فتخصص البلدان النامية في أنشطة التجميع والتركيب وإنتاج الأجزاء والمكونات حرمها من مكاسب الاندماج في سلاسل وشبكات الإنتاج الدولية.
- يتوقف التأثير المحتمل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الصناعية على عدد من العوامل منها مدى تطور مهارات وقدرات اليد العاملة المحلية وقدرتها على استغلال التكنولوجيا المستوردة في إنتاج منتجات أخرى، ومدى استعداد الشركات للاستثمار في تطوير مهارات جديدة وتحسين قدراتها حيث تحدد قدرات وكفاءات الشركات المحلية قدرتها على الوصول إلى سلاسل القيمة، وأيضا قدرتها على التعلم والارتقاء ضمن سلسلة القيمة، وفي هذا الصدد تكتسي

السياسات الصناعية أهمية بالغة، سواء السياسات الصناعية الأفقية التي تستهدف البنية التحتية الأساسية، أو السياسات الصناعية الأفقية التي تستهدف قطاعات معينة أو السياسات الصناعية الموجهة لدخول سلاسل القيمة العالمية والتي تستهدف أنشطة ومراحل محددة في سلسلة الانتاج. كما يوجد جانب آخر مهم يتعلق بالروابط الإقليمية مع بلدان الجوار، حيث يمكن أن يمثل التكامل الإقليمي دافعا ومحركا للتقارب في الدخل والنمو، والمثال الأبرز على ذلك بلدان جنوب شرق آسيا، **وهو ما يثبت صحة فرضية البحث.**

2.5. التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل اليها ينبغي على البلدان النامية تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية من خلال الارتقاء باتجاه الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة التي تسهم في تحقيق التنمية الصناعية وذلك من خلال استهداف مرتكزات التنمية الصناعية بمفهومها الحديث، أي التي تسمح لها بالارتقاء من أنشطة منخفضة القيمة المضافة الى أنشطة مرتفعة القيمة المضافة.

6. المراجع References

Daria, T., & Winkler, D. (2016). *Making Global Value Chains Work for Development.* WB.

Dev, N., & Sarker, S. (2013). *Innovation and upgrading in global production networks.* institute for human development, Duke University.

Edquist, C. (2001). The Systems of Innovation Approach and Innovation Policy: An account of the state of the art. *DRUID Conference.* Alborg.

Gereffi, G. (2013). A global value chain perspective on Industrial policy and development in Emerging markets. *Duke*, 433-458.

Gereffi, G., & Fernandez-stark, K. (2016). *Global value chain analysis: a primer.* Duke.

Gereffi, G., Fernandez-stark, K., & Psilos, P. (2011). *Skills for upgrading workforce development and global value chains in developing countries.* Duke.

Karina, F.-s., Bamber, P., & Gereffi, G. (2012). *Upgrading in global value chains: Addressing the skills challenge in developing countries.* Paris: OECD.

Koen, D. B., & Miroudot, S. (2013). *OECD.* Retrieved from OECD ILibrary: https://doi.org/10.1787/5k3v1trgnbr4-en

Lee, J., Kim, J.-C., & Lim, J. (2016). Globalization and Divergent Paths of Industrial Development: Mobile Phone Manufacturing in China, Japan, South Korea and Taiwan. *journal of contemporary Asia*, 222-246.

Morrison, A., & Pietrobelli, C. (2008). Global value chains and technological capabilities: a framework to study learning and innovation in developing countries. *Oxford development studies*, 39-58.

OECD. (2015). *Participation of developing countries in global value chains.*

Olga, M. (2004). *Inserting local industries into global value chains and global production networks: opportunities and challenges for upgrading; with a focus on Asia.* UNIDO.

OMC, IDE-JETRO. (2011). *La structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en Asie de l'Est.*

Par, A., Gaurav, N., & Low, P. (2013). *Supply chain perspectives and issues: A literature review.* WTO.

UNCTAD. (2015). *Technology and innovation report 2015, fostering innovation policies for industrial development.*

UNIDO, UIBE. (2018). *Global value chains and industrial development: lessons from China, South-East and South Asia.*

WB. (2016). *Mapping global and regional value chains in SACU: sector- level overviews.*

WB. (2017). *Global value chain development report 2017, Measuring and analyzing the impact or GVCs on economic development.*

Yohanes, K. (2011). Global value chains and technological capabilities: analysing the dynamics of Indonesia's garments and electronics manufacturers. the university of Manchester.

المعهد العربي للتخطيط. (2012). السياسات الصناعية في ظل العولمة. جسر *التنمية*، العدد 111.

اليونيدو. (2016). *تقرير التنمية الصناعية: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة*.

صالح تركي، و محمد القريشي. (2010). *علم اقتصاد التنمية*. الأردن: اثراء للنشر والتوزيع.

ميشيل روتا. (2014). سلسلة القيمة. *مجلة التمويل والتنمية: صندوق النقد الدولي*.

نواف ابوشمالة. (2017). السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة. جسر *التنمية*، العدد 139.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856

Volume: 10 / N°: 02 (2020)

p 145-167

Pillars of industrial development in the context of global value chains

Samiha Djedidi [1*]

[1] University of El Oued (Algeria), djedidi-samiha@univ-eloued.dz

***Received*: 12-10-2020**	***Accepted*: 17-11-2020**

Abstract:

This research aims to identify the most important foundations of the industrial development in light of international distribution of production processes as global value chains. Through reviewing and analyzing the previous literature related to the research topic.

A number of determinants were reached they allow achieving industrial development in its modern sense, i.e. moving from low-value-added activities to high-value-added activities for the same sector, they are represented by: developing the capabilities of a workforce to match modern developments in methods of production, technological capabilities, national innovation systems, industrial policies, and regional links.

Keywords:
Industrial development;
Global value chainsm;
Global production networks.

JEL Classification Codes: F6, O3, L5.

* Corresponding author